

# نيل المأمول

بحاشية غاية الوصول

إلى شرح لب الأصول

(من أول الكلام في المقدمات إلى ما قبل مسألة تكليف الغافل)

الجزء الثاني

تأليف :

الشيخ العلامة المقرئ المسند الفقيه الأصولي

محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الشافعي

(ت : ١٢٣٨ هـ)

رحمه الله تعالى وثقنا بعلومه في الدارين

دراسة وتحقيق :

ابن حرجو الجاوي

غفر الله تعالى ذنوبه وستر في الدارين عيوبه

## المقدمات

أي: مبحثها .....

### [الكلام في المقدمات]

قوله : (المقدمات)<sup>٢</sup> حذف قول «الأصل»<sup>٣</sup> : «الكلام في»؛ لأنه أخصر وأوفق ببقية التراجم الآتية.  
نعم، أجيب عن «الأصل» : بأن المتبادر من «ال» خصوصا في الخطابية<sup>٤</sup> كونها للجنس. ففيه إيهام أن الكلام جميعه منحصر فيها؛ لعظم نفعها، ففيه ترغيب للاعتناء بها، وحث للطالب على تحصيلها.<sup>٥</sup> فليتأمل.  
قوله : (أي : مبحثها) أي : محل البحث عن المقدمات.  
والبحث لغة<sup>٦</sup> : التفحص والتفتيش<sup>٧</sup>.

---

١ المقدمات جمع المقدمة، وهي في اصطلاح الحكماء : القضية المجعولة جزءا من الدليل أيا كانت. كقولنا : «العالم ممكن، وكل ممكن له سبب، فينتج : أن العالم له سبب». فكل واحدة من هذه تسمى : مقدمة. وفي اصطلاح المتكلمين : شيء من الكلام يتقدم أو يقدم بين يدي المقصود للانتفاع بها فيه. وهو مراد المؤلف هنا، فالمقدمة لبيان السوابق، والفصول المعبر عنها هنا بالكتب لبيان المقاصد. أفاده الزركشي في «تشنيف المسامع» (٧٩/١) واليوسي في «البدور اللوامع» (١٣٦/١)  
٢ المراد بـ «الأصل» هنا كتاب «جمع الجوامع» أو صاحبه وهو الإمام تاج الدين السبكي، وهو أصل كتاب «غاية الوصول»، لأنه شرح على «لب الأصول» الذي هو ملخص من كتاب «جمع الجوامع». فافهم.

٣ انظر : «جمع الجوامع» (١٣)

٤ أي : حيث قال : «الكتاب الأول» إلخ.

٥ أي : المقدمات الخطابية. أفاده العطار في «حاشيته على شرح المحلي على جمع الجوامع» (٤١/١)

٦ أفاده العطار في «حاشيته على شرح المحلي على جمع الجوامع» (٤١/١)

٧ وأصل البحث كما قال به الخليل بن أحمد في كتاب «العين» (٢٠٧/٣) : طلبك شيئا في التراب.

٨ انظر : «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» (٥١١٦/٨) «التعريفات» (٤٢) «مختار الصحاح» (٢٣٤) «المصباح المنير» (٤٦٣/٢)

«عَنَاهُ الْأَمْرُ يَعْنِيهِ وَيَعْنُوهُ عِنَايَةٌ وَعَنَايَةٌ : أَهْمَةٌ»<sup>٣٢</sup>.  
وفي «المصباح»<sup>٣٣</sup> : «عَنَيْتُهُ عَنِيًّا مِنْ بَابِ رَمَى : قَصَدْتُهُ»<sup>٣٤</sup>.

### [تعريف أصول الفقه]

قوله : (فقلت) عطف على «افتتحتها».  
قوله : (أصول الفقه) هذا اللفظ مركب من مضاف ومضاف إليه،  
نقل عن معناه الإضافي. وهو : الأدلة المنسوبة إلى الفقه<sup>٣٥</sup>. وجعل علما<sup>٣٦</sup>  
على الفن الخاص، من غير نظر إلى الأجزاء، فصار مفردا<sup>٣٧</sup>. كذا قيل<sup>٣٨</sup>.

<sup>٣٢</sup> انظر : «القاموس المحيط» (١/١٣١٦)

<sup>٣٣</sup> أي : «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» تأليف الإمام اللغوي أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)

<sup>٣٤</sup> انظر : «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (٢/٤٣٤)

<sup>٣٥</sup> انظر : «نهاية السؤل» (١/٧)

<sup>٣٦</sup> أي : لقبا. والعلم : هو ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. انظر «تيسير التحرير» (١/٨)

والفرق بين اللقبى والإضافي من وجهين: "أحدهما" أن اللقبى هو العلم كما سيأتي والإضافي موصل إلى العلم، "الثاني" أن اللقبى لا بد فيه من ثلاثة أشياء: معرفة الدلائل وكيفية الاستفادة وحال المستفيد، وأما الإضافي فهو الدلائل خاصة، ولفظ أصول الفقه مركب على المعنى الإضافي دون اللقبى؛ لأن جزأه لا يدل على جزء معناه. أفاده الإسئوي في «نهاية السؤل» (١/٧)

<sup>٣٨</sup> قال المرداوي في «التحجير شرح التحرير» (١/١٤٦) : «فبعض المصنفين بدأ بمعرفة كونه مضافا، فتكلم على المضاف أولا، ثم على المضاف إليه ثانيا، ثم على كونه مركبا، وتابعنهم على ذلك في المتن، لأن معرفة المفرد تكون قبل معرفة المركب. ومن بدأ بكونه علما قال: صار ذلك كالمفرد، وهو أظهر وأولى؛ لأن الأول فيها تركيبه ملحوظ، وهذا ليس كذلك».

<sup>٣٩</sup> قاله السيوطي في «شرح الكوكب الساطع» (١/٤٣)



وسبقه<sup>١٣</sup> إلى ذلك<sup>١٤</sup> الشيخ أبو إسحق<sup>١٥</sup>، وابن برّهان<sup>١٦</sup>، ومال إليه الكمال<sup>١٧</sup>. بل جزم صاحب<sup>١٨</sup> «الأصل» بأن الأصول إنما هو الأدلة فقط<sup>١٩</sup>، وسيأتي قريباً تحريره.

قوله : (وهو) أي : المستفيد للجزئيات.

<sup>١٣</sup> واستحسنه الزركشي في «تشنيف المسامع» (٩٠ / ١)  
<sup>١٤</sup> حيث جعلوا أصول الفقه الأدلة وكيفية الاستدلال خاصة.  
<sup>١٥</sup> حيث قال في «اللمع» (٦) : «وأما أصول الفقه فهي الأدلة التي يبنى عليها الفقه وما يتوصل بها إلى الأدلة على سبيل الإجمال». اهـ  
 وأبو إسحق المراد به هنا هو الإمام إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ) : العلامة المناظر. ولد في فيروزآباد (بفارس) وانتقل إلى شيراز فقرأ على علمائها. وانصرف إلى البصرة ومنها إلى بغداد سنة ٤١٥ هـ فأتى ما بدأ به من الدرس والبحث. بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، فكان يدرس فيها ويديرها. عاش فقيراً صابراً. وكان حسن المجالسة، طلق الوجه، فصيحاً مناظراً، ينظم الشعر. وله تصانيف كثيرة، منها (التنبيه) و (المهذب) و (التبصرة) و (طبقات الفقهاء) و (اللمع) و (الملخص) و (المعونة). مات ببغداد وصلى عليه المقتدى العباسي. انظر «الأعلام» (٥١ / ١)  
<sup>١٦</sup> هو الإمام أحمد بن علي بن برهان، أبو الفتح (٤٧٩ - ٥١٨ هـ) : الفقيه البغدادي، غلب عليه علم الأصول. كان يضرب به المثل في حل الإشكال. من تصانيفه (البسيط) و (الوسيط) و (الوجيز) في الفقه والأصول. وكان يقول: إن العامي لا يلزمه التقيد بمذهب معين. ودرس بالنظامية شهراً واحداً وعزل. ثم تولاها ثانياً يوماً واحداً وعزل أيضاً. مولده ووفاته ببغداد. انظر «الأعلام» (١٧٣ / ١)

<sup>١٧</sup> هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١ هـ) : من علماء الحنفية. العارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. توفي بالقاهرة. من كتبه (فتح القدير) و (التحرير) و (المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة) و (زاد الفقير). انظر «الأعلام» : ٢٥٥ / ٦

<sup>١٨</sup> أفاده السيوطي في «شرح الكوكب الساطع» (٥١ / ١)

<sup>١٩</sup> أي : تاج الدين ابن السبكي.

<sup>٢٠</sup> حيث قال تاج الدين في «جمع الجوامع» (١٣) : «أصول الفقه : دلائل الفقه الإجمالية».

وعبارة «مسلم الثبوت»<sup>١٢٧</sup> : «وتحصيل العلم بوجوب العمل بتوسط الظن من خواص المجتهد إجماعاً، -أي : لا حظ للمقلد فيه-، وأما المقلد فمستنده قول مجتهده، -أي : فما يفتى به المجتهد يعمل به- لا ظنه، ولا ظنه. فاعرف الفرق -أي : بين المجتهد والمقلد-، حتى لا تقل مثل من قال : كما أن مظنون المجتهد واجب العمل عليه، [كذلك]<sup>١٢٨</sup>، فهما سيان»<sup>١٢٩</sup>. انتهى.

لكن تعقبه<sup>١٣٠</sup> في «الفواتح»<sup>١٣١</sup> : بأنه سيجيء أن الاجتهاد متجزئ، والكلام في المقلد الذي حصل بعض المسائل عن دلائلها<sup>١٣٢</sup>،

---

<sup>١٢٧</sup> أي : تأليف الإمام محب الله بن عبد الشكور البهاري وهو محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي (ت : ١١١٩ هـ) : القاضي من الأعيان. من أهل "بهار" وهي مدينة عظيمة شرقي يورب، بالهند. مولده في موضع يقال له "كره" بفتح الحاء. ولي قضاء لكهنو، ثم قضاء حيدر آباد الدكن، ثم ولي صدارة ممالك الهند، ولقب بفاضل خان، ولم يلبث أن توفي. من كتبه "مسلم الثبوت" و"الجواهر الفرد" و"سلم العلوم" في المنطق. انظر «الأعلام» (٢٨٣/٥)

<sup>١٢٨</sup> كذا في الأصل، وفي مسلم الثبوت (١٢/١) : (على مقلده)

<sup>١٢٩</sup> انظر : «مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحوات» (١٢/١) ويبدو أن المصنف نقل منه شيء من النقص والزيادة.

<sup>١٣٠</sup> المتعقب هو الشيخ العلامة محمد (عبد العلي) بن محمد (نظام الدين) أبو العياش، بحر العلوم، السهالوي الأنصاري اللكنوي الهندي الحنفي (ت : ١٢٢٥ هـ) : العالم بالحكمة والمنطق. له كتب، منها (تنوير المنار) و (شرح السلم) و (فواتح الرحوات شرح مسلم الثبوت) و (حاشية على شرح الصدر الشيرازي للهداية) و (العجالة النافعة). توفي بمدراس. انظر «الأعلام» (٧١/٧)

<sup>١٣١</sup> أي : «فواتح الرحوات بشرح مسلم الثبوت»، تأليف العلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ

<sup>١٣٢</sup> لأن المقلد حسب ما يراه صاحب «فواتح الرحوات» نوعان : المقلد العامي والمقلد المميز. والكلام في المقلد المميز فإنه والمجتهد سيان. انظر «فواتح الرحوات» (١٢/١)



قوله : (ورجع الأول) أي : القول الأول<sup>١٣٦</sup>.

وعليه القاضي أبو بكر<sup>١٣٧</sup>، والإمامان<sup>١٣٨</sup>، والآمدني<sup>١٣٩</sup>، وابن دقيق

العيد<sup>١٤٠</sup>، والسبكي<sup>١٤١</sup>، وغيرهم<sup>١٤٢</sup>.

<sup>١٣٦</sup> وهو أن أصول الفقه أدلة الفقه الإجمالية وطرق استفادة جثياتها وحال مستفيدها.

<sup>١٣٧</sup> أي : القاضي أبو بكر الباقلاني. وقد سبقت ترجمته.

<sup>١٣٨</sup> أي : إمام الحرمين والإمام الرازي وقد سبقت ترجمته. وأما إمام الحرمين فهو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجَوْنِي، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤١٩ - ٤٧٨ هـ) : أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب. ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فيها. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. له مصنفات كثيرة، منها "غياث الأمم والتياث الظلم" و "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" و "البرهان" و "نهاية المطلب في دراية المذهب" و "الشامل" و "الإرشاد" و "الورقات" و "مغيث الخلق". توفي بنيسابور. انظر «الأعلام» (٤/ ١٦٠).

وقد قال إمام الحرمين في «البرهان» (٨/ ١) : «فإن قيل : فما أصول الفقه؟ قلنا هي

أدلتها». اهـ.

<sup>١٣٩</sup> هو الإمام علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الأمدي (٥٥١ - ٦٣١ هـ) : الأصولي، الباحث. أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها، وتعلم في بغداد والشام. وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر. توفي بدمشق. له كتب منها "الإحكام في أصول الأحكام" ومختصره "متهي السؤل" و "أبكار الأفكار" و "لباب الألباب" و "دقائق الحقائق" و "المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين". انظر «الأعلام» (٤/ ٣٣٢).

وقد قال الأمدي في «الإحكام» (٧/ ١) : «فأصول الفقه هي أدلة الفقه وجهات دلائلها

على الأحكام الشرعية، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة». اهـ.

<sup>١٤٠</sup> سبقت ترجمته. وقد سبق منه نقل تعريفه.

<sup>١٤١</sup> أي : تاج الدين السبكي، وقد سبقت ترجمته، فإنه رجحه في «جمع الجوامع» (١٣).

<sup>١٤٢</sup> وسبق بيان أنه اتجاه أبي إسحق الشيرازي وابن البرهان ومال إليه الكمال ابن الهمام. قال الزركشي في «البحر المحيط» (٤٠/ ١) : «وعليه جرى الشيخ في "اللمع"، والغزالي في "المستصفى"، وابن برهان في "الأوسط". اهـ.

**ومسائله: ما يطلب نسبة محموله إلى موضوعه في ذلك العلم.....**

ويجمع [قبول]<sup>٣٨</sup> الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب «الرسالة»<sup>٣٩</sup>. -أي وأرسلها إليه-.

ومع ذلك فقد قال الشافعي رضي الله عنه : «وددت أن الناس انتفعوا بهذا العلم وما نسب إلي شيء أبدا»<sup>٣٩</sup>. وفي رواية : «وددت أن كل علم أعلمه يعلمه الناس أوجر عليه ولا يحمدوني»<sup>٣٩</sup>.

قال الغزالي : «فانظر كيف اطلع على آفة العلم وطلب الاسم له، وكيف كان منزله القلب عن الالتفات إليه بمجرد النية فيه لوجه الله تعالى؟!»<sup>٣٩</sup>. فنسأل الله أن يوفقنا الاقتداء به.

قوله : **(ومسائله : ما يطلب ...)** إلخ أي : القضايا التي تطلب في كل علم نسبة محمولاتها بالدليل إلى موضوعاتها<sup>٣٩</sup>، وكل علم مدون،

---

<sup>٣٨</sup> كذا في الأصل، وفي «تاريخ بغداد» (٦٣/٢) (فنون)  
<sup>٣٩</sup> انظر : «تاريخ بغداد» (٦٣/٢) «تاريخ دمشق» (٣٢٤/٥١) «معجم الأدباء» (٢٤١٠/٦)  
«مختصر تاريخ دمشق» (٣٧٨/٢١) «تهذيب الكمال» (٣٦٩/٢٤) «سير أعلام النبلاء» (٤٤/١٠)  
«تهذيب التهذيب» (٢٧/٩) «طبقات الحفاظ» للسيوطي (١٥٨/١) «تاريخ الإسلام» (١٤٦/٥)  
<sup>٣٩</sup> رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦٥/٥١) عن الربيع بن سليمان، وأخرجه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩/١٠) و«تاريخ الإسلام» (١٤٦/٥)  
<sup>٣٩</sup> رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦٥/٥١) عن حرملة بن يحيى، وأخرجه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٥٤/١) والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥٥/١٠) وفي «تاريخ الإسلام» (١٤٦/٥)  
<sup>٣٩</sup> انظر : «إحياء علوم الدين» (٢٦/١)  
<sup>٣٩</sup> انظر : «غاية الوصول» (٥) «التقرير والتحبير» (٣٧/١) «التحبير شرح التحرير» (١٢٦/١)



وبذلك كله سقط ما قيل<sup>٣٤٢</sup> : لا حاجة إلى تعريفه.

قوله : **(علم بحكم)**<sup>٣٤٣</sup> إلخ نقل عن صاحب<sup>٣٤٤</sup> «الأصل» أن المراد بالعلم الصناعة، كما نقول : علم النحو أي صناعته، وحيث أن يندرج فيه الظن واليقين<sup>٣٤٥</sup>. وينفصل<sup>٣٤٦</sup> عن السؤال المشهور<sup>٣٤٧</sup> : أن الفقه من باب الظنون.<sup>٣٤٨</sup>

<sup>٣٤٢</sup> هذا اتجاه الناصري الذي قال بأنه لا داعي لتعريفه لأنه إنما عرف الفقه باعتبار المعنى العلمي لا باعتبار المعنى التركيبي الإضافي والفقه الواقع جزءاً من المعنى العلمي لا معنى له كالزاي من زيد ولهذا لم يتعرض لتعريفه جزئه الأول أعني أصوله. ذكره العطار في «حاشيته» (٥٧/١)

<sup>٣٤٣</sup> قال الزركشي في «تشنيف المسامع» (٩٢/١) : «ولو عبر بالمعرفة لكان أحسن كما قال الشيخ تقي الدين -أي ابن دقيق العيد- فإن العلم يطلق بمعنى حصول المعنى في الذهن، ويطلق على أخص من ذلك، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع لموجب، ولهذا جاء سؤال الفقه من باب الظنون فلا يحسن جعله علماً ومن عبر بالمعرفة سلم منه ذلك». اهـ وانظر : «شرح الكوكب الساطع» (٥٧/١)

وأجيب بأن الفقه وإن كان من باب الظنون إلا أن الأحكام معلومة بعد ظن طرائقها فهو علم بهذا الاعتبار وظن باعتبار الطريق بيانه : أنه إذا غلب على ظن المجتهد تحقق مناط الوجوب - مثلاً - في صورة فإنه ينقطع بوجوب العمل بمقتضاه وإن كان كون ذلك الوصف مناطاً للوجوب مظنوناً لأنه متحقق في تلك الصورة بشرائطه وعدم موانعه كذلك فالحكم معلوم والظن إنما وقع في طريقه.

<sup>٣٤٤</sup> أي : تاج الدين ابن السبكي، فإنه ذكر المنقول هنا في «الإبهاج في شرح المنهاج» (٣٠/١)

<sup>٣٤٥</sup> انظر : «الإبهاج في شرح المنهاج» (٣٠/١)

<sup>٣٤٦</sup> أي : تاج الدين ابن السبكي.

<sup>٣٤٧</sup> وهو : أن الفقه من باب الظنون فلا يحسن جعله علماً ومن عبر بالمعرفة سلم منه لذلك؟. أفاده

الزركشي في «تشنيف المسامع» (٩٢/١) وذكره ابن السبكي في «الإبهاج» (٣٠/١)

<sup>٣٤٨</sup> انظر : «تشنيف المسامع» (٩٢/١) «شرح الكوكب الساطع» (٥٨/١) «الإبهاج» (٣٠/١)

وقال السيوطي في «شرح الكوكب الساطع» (٥٨/١) : «وأجابوا عنه بأنه لما كان المظنون يجب العمل به كما في المقطوع رجع إلى العلم».



**لأنه من مبادئ أصول الفقه، ولا تصديق بثبوتها لأنه من علم الكلام.....**

ومتعلق العلم بها : التصديق<sup>٢٥٧</sup> بكيفية تعلقها بأفعال المكلفين<sup>٢٥٨</sup>،  
كقولنا : المساقاة<sup>٢٥٩</sup> جائزة<sup>٢٦٠</sup>.

قوله : **(لأنه)** أي : تصور النسبة التي هي المرادة من الحكم.  
قوله : **(من مبادئ أصول الفقه)** أي : فإن الأصولي لا بد أن يتصور  
الأحكام كما سيأتي<sup>٢٦١</sup>.

قوله : **(ولا التصديق بثبوتها)** أي : في أنفسها<sup>٢٦٢</sup>.  
قوله : **(لأنه من علم الكلام)** أي : لا من علم الفقه<sup>٢٦٣</sup>.  
قال بعض المحققين<sup>٢٦٤</sup> : للحكم معان خمسة :

---

<sup>٢٥٧</sup> أي : لا تصورها لأن ذلك من مبادئ أصول الفقه كما سيأتي. انظر «شرح الألفية» للبرماوي  
(٧٣ / ١)

<sup>٢٥٨</sup> أي : لا العلم بتصورها، فإنه من مبادئ أصول الفقه فإن الأصولي لا بد أن يتصور الأحكام ،  
ولا التصديق بثبوتها في أنفسها، ولا التصديق بتعلقها فإنها من علم الكلام. أفاده الإسني في  
«نهاية السؤل» (١١ / ١)

<sup>٢٥٩</sup> المساقاة هي أن يعامل إنسان [إنسانا] على شجرة ليتعهدا بالسقي والتربية، على أن ما رزق الله  
تعالى من الثمرة يكون بينهما. انظر «روضة الطالبين» (١٥٠ / ٥) «كفاية الأخيار في حل غاية  
الاختصار» (٢٩١) «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٠٦ / ٦) «حاشيتا قليوبي وعميرة» (٦١ / ٣)  
<sup>٢٦٠</sup> انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١ / ١) «شرح الكوكب الساطع» (٥٩ / ١)

<sup>٢٦١</sup> أفاده الإسني في «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١ / ١) والسيوطي في «شرح الكوكب  
الساطع» (٥٩ / ١) وانظر : «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢٠ / ١)

<sup>٢٦٢</sup> أفاده الإسني في «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١ / ١) والسيوطي في «شرح الكوكب  
الساطع» (٥٩ / ١) وانظر : «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢٠ / ١)

<sup>٢٦٣</sup> أفاده الإسني في «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١١ / ١) والسيوطي في «شرح الكوكب  
الساطع» (٥٩ / ١) وانظر : «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢٠ / ١) «شرح الألفية»  
للبرماوي (٧٤ / ١)

<sup>٢٦٤</sup> ذكره الشرييني في «حاشيته» (٥٨ / ١) نقلا من السيد الزاهد على «رسالة العلم».

وحاصل الجواب : أن اللام لا للعموم<sup>٣٦</sup> بل للجنس الصادق بالقليل والكثير، فلا يفسد عكس التعريف<sup>٣٧</sup>. فليتأمل.

قوله : **[[كما يعلم مما يأتي]]**<sup>٣٨</sup> إلخ لا يقال<sup>٣٩</sup> : فيه قصور عن تناول خطاب الإباحة والندب والكراهة؛ لأننا نقول : في كلامه تغليب أو اكتفاء، أو يدعي أنه حيث أطلق التكليف في كلامهم فالمراد به قسيم الوضع بأنواعه مجازا أو حقيقة. أو أنه إذا علم كون الغفلة وما ذكر معها موانع من تعلق بعض أنواع الخطاب علم كونها موانع أيضا من بقيتها؛ لظهور أن مانعيتها ليس إلا لعدم التأهل معها للخطاب<sup>٤٠</sup>. تأمل.

قوله : **[[من امتناع تكليف]]**<sup>٤١</sup> إلخ قال المحلي : «ويرجع ذلك في التحقيق إلى انتفاء تكليف البالغ العاقل في بعض أحواله». اهـ

<sup>٣٦</sup> أي : للاستغراق.

<sup>٣٧</sup> أفاده البناني في «حاشيته» (٥٢ / ١)

قلت : هذا جواب أول عن الاعتراض المذكور، وأجيب عنه كذلك بجواب ثان حاصله : أنا لا نسلم فساد عكس التعريف على تقدير كون اللام للاستغراق لأن ما ذكر يرجع إلى انتفاء تكليف البالغ العقل في بعض أحواله على متوال ما سبق من أنه يكون الخطاب التكليفي في الواقع متعلقا بأفعال جميع المكلفين في بعض أحوالهم فالتخصيص في الحقيقة إنما هو في الأحوال. أفاده العطار في «حاشيته» (٧٤ / ١) ومحمد علي المالكي في «تقريراته» (٧٤ / ١)

<sup>٣٨</sup> كذا ذكره المصنف من ضمن متن غاية الوصول، وفي نسخة غاية الوصول المطبوعة التي بيدي لم أجده. والله أعلم.

<sup>٣٩</sup> إنما القائل هنا الشهاب عميرة كما أشار إليه العطار في «حاشيته» (٧٤ / ١)

<sup>٤٠</sup> انظر : «حاشية العطار» (٧٤ / ١)

<sup>٤١</sup> كذا ذكره المصنف من ضمن متن غاية الوصول، وفي نسخة غاية الوصول المطبوعة التي بيدي لم أجده. والله أعلم.

<sup>٤٢</sup> انظر : «البدر الطالع» (٨٧ / ١)



قوله : (ما اختاره ابن الحاجب) أي : الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدؤيني<sup>٦٤٥</sup>، الفقيه الأصولي المالكي ولد سنة ٥٧١<sup>٦٤٦</sup> وتوفي سنة ٦٤٦<sup>٦٤٧</sup>.

عبارته في «المنتهى»<sup>٦٤٨</sup> : «الحكم الشرعي، قيل : خطاب الله المتعلق بأفعال العباد، وقيل : المكلفين، فورد مثل والله خلقكم وما تعملون، فزيد «بالاقتضاء أو التخيير» فورد كون الشيء دليلا وسببا، فزيد «أو الوضع» فاستقام» إلخ أي : لا طرده وانعكاسه<sup>٦٤٩</sup>.

قوله : (خلافا لما عليه «الأصل») أي : صاحب «جمع الجوامع» فإنه لم يجعل خطاب الوضع من الحكم المتعارف.

---

<sup>٦٤٥</sup> يَضم ثَمَّ كسر. منسوب إلى دوين وهو من آخر أعمال أذربيجان مما يلي الروم. انظر : «توضيح المشتبه» (٥٩ / ٤) «طبقات الشافعيين» لابن كثير (٦٤٠ / ١)

<sup>٦٤٦</sup> كذا ذكره المصنف، وأثبت الزركلي في «الأعلام» (٢١١ / ٤) أن ابن الحاجب ولد سنة ٥٧٠ هـ. وحكى ابن تغري بردي القولين معا في «المنهل الصافي» (٤٢١ / ٧) مع ترجيح ما ذهب إليه الزركلي. والله أعلم.

<sup>٦٤٧</sup> من تصانيفه : «الكافية» و «الشافية» و «مختصر الفقه» و «المقصد الجليل» و «الأمالي النحوية» و «متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» و «مختصر متهى السؤل والأمل» و «الإيضاح». انظر : «الأعلام» (٢١١ / ٤)

<sup>٦٤٨</sup> أي : «متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» تأليفه.

<sup>٦٤٩</sup> انظر : «شرح مختصر المنتهى الأصولي» (١٠٩ / ١)

فإن قيل : الحد غير منعكس ؛ لأن بعض الأحكام - وهو الأحكام الثابتة بالسنة والإجماع والقياس - خارج عنه ؛ ضرورة كون الأول خطاب الرسول، والثاني خطاب أهل الإجماع، والثالث خطاب القائس. أجيب عنه بأننا لا نسلم أنها مثبتة للحكم، بل معرفات للأحكام، والأحكام ثابتة قبلها ؛ لأنها قائمة بذات الله تعالى. انظر «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٣٢٧ / ١)

وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق له

والفائدة ليست لله، وهو واضح<sup>٧٧٢</sup>، ولا للعبد<sup>٧٧٣</sup>؛ لأن منه فعل الواجبات وترك المحرمات العقلية، وأنه شاق وتعب ناجز، ولا حظ للنفس فيه، [وهو]<sup>٧٧٤</sup> كذلك لا يكون له فائدة دنيوية، والأخروية منتفية؛ لأن أمور الآخرة من الغيب الذي لا مجال للعقل فيه، ولا حكم فيما لا يقضي العقل فيه بحسن ولا قبح<sup>٧٧٥</sup>.

وسمي بالتنزل؛ لأن فيه تكلف الانتقال من مذهبنا الحق الذي هو المرتبة العليا إلى مذهبهم الباطل الذي هو في غاية الانخفاض<sup>٧٧٦</sup>. هذا هو القدر اللائق ذكره هنا، فإن أردت الزيادة عليه فعليك بـ «شرح المواقف»<sup>٧٧٨</sup> وغيره.

قوله : (وهو) أي : الشكر هنا.

قوله : (صرف العبد) إلخ كذا لغير واحد<sup>٧٧٩</sup>.

---

<sup>٧٧٢</sup> أي : لتعالي الله عز وجل عن الفوائد والأغراض. انظر «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٣١٣/١) «الإيهام في شرح المنهاج» (١٤٠/١) «شرح مختصر المنتهى» (٩٥/٢)  
<sup>٧٧٣</sup> أي : سواء كانت له في الدنيا أو الآخرة.  
<sup>٧٧٤</sup> كذا في الأصل، لعل الأصح (وما هو) كما ثبت في «شرح العضد» (٩٥/٢)  
<sup>٧٧٥</sup> انظر : «شرح مختصر المنتهى» (٩٥/٢) «التحبير شرح التحرير» (٧٣٢/٢) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤٧٣/١) «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٣١٣/١)  
<sup>٧٧٦</sup> أفاده الإسني في «نهاية السؤل» (٥٥/١)  
<sup>٧٧٨</sup> أي : «شرح المواقف» للسيد الجرجاني. وقد رأيت طبع في ٧ مجلدات كبيرة.  
<sup>٧٧٩</sup> هو تعريف المرداوي في «التحبير شرح التحرير» (٤٨/١) و ابن النجار في «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» (٢٤/١) والجرجاني في «التعريفات» (١٢٨)



## فأمر قضائه فيه ظاهر، وهو أن الضروري مقطوع بإباحته.

قال العطار : «إدراك المصلحة فيه فعلا وتركها سبب للقضاء بالندب والكرهية، وإدراك المفسدة فيه فعلا وتركها سبب للقضاء بالحرمة والوجوب، وإدراك انتفائهما بسبب للقضاء بالإباحة»<sup>٨٤٤</sup>.

قوله : (فأمر قضائه فيه ظاهر) أي : قضاء الفعل في ذلك الشيء. وهذا خبر «فما قضى» إلخ<sup>٨٤٥</sup> أو جوابه<sup>٨٤٦</sup> على ما قررناه آنفا<sup>٨٤٧</sup>.

قوله : (وهو أن الضروري مقطوع بإباحته) أي : لا ينظر فيه إلى جهة المصلحة ولا المفسدة<sup>٨٤٨</sup>، بل لذاته من حيث دعاء الحاجة إليه<sup>٨٤٩</sup>.

وعليه فالمباح عندهم قسمان، ما لم يشتمل على مصلحة ولا مفسدة، وهو ما سيأتي، وما لا نظر فيه لهما، وإن اشتمل عليهما وهو هذا<sup>٨٥٠</sup>.

لكن قال الصفوي<sup>٨٥١</sup> : «إلا عند من يجوز التكليف بالمحال»<sup>٨٥٢</sup>.

<sup>٨٤٤</sup> انظر : «حاشية العطار» (٩٣/١)

<sup>٨٤٥</sup> أي : بناء على أن ما هنا موصولية.

<sup>٨٤٦</sup> بناء على أن ما هنا شرطية.

<sup>٨٤٧</sup> انظر : «حاشية العطار» (٩٢/١)

<sup>٨٤٨</sup> أي : في كونها موجودتين أم معدومتين.

<sup>٨٤٩</sup> أفاده الشرييني في «تقريراته» (٩٣/١)

<sup>٨٥٠</sup> أفاده الشرييني في «تقريراته» (٩٣/١)

<sup>٨٥١</sup> هو العلامة عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، قطب الدين الحسيني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي (٩٠٠ - ٩٥٣ هـ): الفاضل، المتصوف، من الشافعية. هندي الموطن، قرأ في كجرات ودلى، وجاور بمكة سنين. وزار الشام وبيت المقدس وبلاد الروم (الترك) ثم استوطن مصر. نسبته إلى "صفى الدين" جده لأمه. له كتب، منها "مختصر النهاية لابن الأثير" و"شرح الغرة" و"تفسير" من سورة عمّ إلى آخر القرآن، و"رسالة في الحمدلة" و"شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخاري" و"شرح الكافية لابن الحاجب". انظر «الأعلام» (١٠٨/٥)

<sup>٨٥٢</sup> أفاده الشرييني في «تقريراته» (٩٣/١) نقلا من «شرح منهاج البيضاء».

في حرمتها. وكون الأصل الإباحة لا يضره المنع من بعضها؛ للملكية [الغير]<sup>٩٢٣</sup> ونحوها؛ لأنه عارض، ولو سلم فإنما أبيع الكل للكل، لا كل فرد لكل فرد، فقله : (فإنه) إلخ جواب تسليمي<sup>٩٢٤</sup>.

قوله : (والوقف؛ لتعارض الدليلين) ينبغي أن يكون هذا هو الظاهر. كذا في «البدر الطالع»<sup>٩٢٥</sup>، وفيه نظر.<sup>٩٢٦</sup>

---

<sup>٩٢٣</sup> كذا في الأصل، وفي «حاشية الخفاجي» (١١٣/٢) : (الغبي)

<sup>٩٢٤</sup> أفاده الخفاجي في «حاشيته على تفسير البيضاوي» (١١٣/٢)

<sup>٩٢٥</sup> انظر : «البدر الطالع» (٩١/١)، وقال الإمام المحلي فيه : «وأن قول بعض أئمتنا أي كالأشعري فيها بالوقف مراده به نفي الحكم فيها». اهـ والله أعلم.

<sup>٩٢٦</sup> قال العبد الضعيف الحقير، المحتاج إلى عفو ربه القدير، ابن حرجو القدسي الجاوي، بلغه الله تعالى الأمانى :

هذا آخر ما وجدته في النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في هذا الجزء الثاني، وقد فرغت من تحقيقه بعون الله وتوفيقه نهار يوم الأحد ١٢ رجب ١٤٣٨ هـ الموافق ٩/٤/٢٠١٧ م.

ويليه -إن شاء الله تعالى- الجزء الثالث الذي أوله الكلام على تكليف الغافل. أسأل الله تعالى السداد والتوفيق لإتمامه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



## ثبت المراجع الزائدة التي تم الرجوع إليها في تحقيق هذا الجزء

### ولم تذكر في الجزء الأول

- (١) الإبهاج في شرح المنهاج : تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٣
- (٢) أدب المفتي والمستفتي : عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- (٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٢
- (٤) الإستهباب في معرفة الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجليل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ٤
- (٥) الإشارات والتنبيهات : الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس (المتوفى: ٤٢٨ هـ)، المحقق: سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثالثة
- (٦) الأقوال الملحقات : عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي، تحقيق : أبو سابق سوفريانتو الجاوي، الناشر : تراث علماء نوسانتارا، إندونيسيا، الطبعة الأولى.
- (٧) ألفية ابن مالك : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، الناشر: دار التعاون
- (٨) الآيات البينات : أحمد بن قاسم العباد، يدون أي سنة.
- (٩) البرهان في أصول الفقه : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨ هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٢
- (١٠) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الشاء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، المحقق: محمد مظهر

- الحמיד مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م، عدد الأجزاء: ٢٩
- (٤٥) المستصفي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- (٤٦) المسودة في أصول الفقه: آل تيمية، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي
- (٤٧) معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦ هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ٧
- (٤٨) مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧ هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية
- (٤٩) المهذب في علم أصول الفقه المقارن: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٥
- (٥٠) الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٧